

الآليات المحاسبية للحوكمة ودورها في الحد من مخاطر التوريق
 دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)
 The Role of Accounting Tools for Governance in Reducing Securitization Risks
 (A Field Study on a Sample of Companies Listed in the Khartoum Stock Exchange)

الأمين عمر عبد القادر¹ دكتوراة محاسبة- جامعة النيلين . السودان -

د. عبد الرحمن عادل خليل أستاذ المحاسبة المشارك جامعة النيلين - السودان

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/04/27

تاريخ الإرسال: 2023/04/03

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من مخاطر التوريق. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من المصارف السودانية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريق" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريق " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق". توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجد ان هنالك ارتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية. وجود ارتباط طردي قوي بين لجان المراجعة في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريق بالمصارف السودانية. بناء على النتائج التي تم التوصل اليها أوصت الدراسة بالآتي: على قيادات المصارف محل المراجعة أن تدرك أهمية المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة وتفعيلها لما لها من دور مهم في الحد من مخاطر التوريق. والعمل على زيادة كفاءة وفاعلية لجان المراجعة من خلال المزيد من الاستقلالية للجان المراجعة في كافة المصارف السودانية وأن تعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام.

الكلمات المفتاحية: الآليات المحاسبية للحوكمة، المراجعة الخارجية كآلية للحوكمة، المراجعة الداخلية كآلية للحوكمة، لجان المراجعة كآلية للحوكمة، مخاطر التوريق.

Abstract

The study aimed to identify the role of accounting mechanisms for governance in reducing securitization risks. The study adopted the descriptive analytical approach, and used a questionnaire to collect data from a sample of Sudanese banks. To achieve the objectives of the study, the following hypotheses were tested: "there is a statistically significant relationship between internal auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing securitization risks." There is a statistically significant relationship between external auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing securitization risks. Audit committees as a mechanism for banking governance and reducing securitization risks. The

aaddgadir6@gmail.com

¹ - المؤلف المراسل : الأمين عمر عبد القادر

study reached the following results: It was found that there is a strong direct correlation between internal auditing as an accounting mechanism for banking governance and reducing the risks of securitization in Sudanese banks. There is a strong direct correlation between the audit committees as a mechanism for banking governance and reducing the risks of securitization in Sudanese banks. Based on the results that were reached, the study recommended the following: The leaders of the banks under review should be aware of the importance of internal auditing as a governance mechanism and activate it because of its important role in reducing securitization risks. Work to increase the efficiency and effectiveness of the audit committees through more independence of the audit committees in all Sudanese banks, and that the committee should hold at least four meetings during the year.

Key words: accounting mechanisms for governance, external audit as a mechanism for governance, internal audit as a mechanism for governance, audit committees as a mechanism for governance, securitization risks.

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

لقد أصبحت الحوكمة من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلي كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دولة العالم وبالأخص في الدول المتقدمة، سعيًا منها للتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد.

تصاحب عمليات التوريق مجموعة من المخاطر التي تحول دون تحقيق النتائج المنتظرة منها سواء عن طريق البنك أو مؤسسة التوريق أو المستثمرين وهي مخاطر مرتبطة أساساً بالإئتمان الممنوح من طرف المصرف والوضعية المالية له.

في ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى معالجة دور الآليات المحاسبية للحوكمة (المراجعة الخارجية، المراجعة الداخلية، لجان المراجعة) من حيث مدى إمكانية مساهمتها في الحد من مخاطر التوريق، مع دراسة حالة عينة من المصارف السودانية.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها نشاط التوريق إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالية كبيرة مما قد يؤثر سلباً على استمرارية المصرف وأدائه المالي، لذلك ينبغي على المنشأة أتباع أفضل الإجراءات والأساليب التي من شأنها ان تساهم في الحد من مخاطر التوريق أو تخفيضها الي اقل درجة ممكنة، فما هو دور الآليات المحاسبية للحوكمة في تقليل مخاطر التوريق بالمصارف السودانية؟ هذه هي المشكلة التي تبحثها الدراسة ويمكن إبرازها من خلال التساؤلات التالية:

1. ما مدى تأثير المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة في الحد من مخاطر التوريق؟.
2. ما اثر المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة على الحد من مخاطر التوريق؟.
3. ما أثر لجان المراجعة في ظل الحوكمة على الحد من مخاطر التوريق؟.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

1/ الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتصدى لها و التي تتمثل في تحليل دور العلاقة بين الآليات المحاسبية للحوكمة و تقليل مخاطر التوريق. ظهور موضوع الآليات المحاسبية للحوكمة على رأس الأحداث في السنوات الأخيرة والاتجاه المتزايد لدى الكثير من المنشآت في الأخذ بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة. معالجة الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الآليات المحاسبية للحوكمة وذلك بدراسة أبعاد جديدة لها.

2/ الأهمية العملية:

معرفة الوضع الحالي لقسم المراجعة في المنشآت محل الدراسة وأهم الأهداف التي يسعى الي تحقيقها. المساهمة في التعرف على متطلبات تفعيل الآليات المحاسبية للحوكمة للاستفادة من مزاياها في تقليل مخاطر التوريق. المساهمة في زيادة قدرة المنشآت محل الدراسة على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها وذلك من خلال تبنى الآليات المحاسبية للحوكمة. مساعدة المراجعين في تفعيل المعايير الدولية للمراجعة الحديثة المتعلقة بالحوكمة.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة في تقليل مخاطر التوريق.
2. توضيح دور المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة في تقليل مخاطر التوريق.
3. بيان العلاقة بين لجان المراجعة في ظل الحوكمة وتقليل مخاطر التوريق.

فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريق.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريق.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث فقد إعتد الباحث على المنهج الوصفي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي الذي يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات التي تناولت الآليات المحاسبية للحوكمة وتقليل مخاطر التوريق للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

مصادر البيانات :

يتم جمع بيانات الدراسة كالآتي :

- 1- المصادر الأولية : الاستبانة

2- المصادر الثانوية : الكتب الدوريات العلمية والرسائل الجامعية والمؤتمرات والندوات، الانترنت.

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود في الآتي:

1- الحدود المكانية : عينة من المصارف السودانية العاملة بولاية الخرطوم.

2- الحدود الزمانية : العام 2023م.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يتناول الباحثان الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة (الآليات المحاسبية للحوكمة، ومخاطر التوريد) وذلك على النحو الآتي:

دراسة: محمود، (2015م)

هدفت الدراسة الى توضيح مدى تأثير تهيئة البيئة الملائمة لتفعيل نشاط التوريد على زيادة فاعلية سوق الأوراق المالية المصري ، هذا بالإضافة للتأكد من وجود معوقات تعرقل زيادة تفعيل نشاط التوريد . ومن ثم توضيح تلك المعوقات وما الحلول المقترحة للتغلب على هذه العقبات سواء كانت معوقات تنظيمية او بيئية او قانونية . ثم التطرق الى النتائج التي قد تعود على سوق المال من التغلب على هذه المعوقات والتوسع في تفعيل نشاط التوريد واثار ذلك على زيادة فاعلية سوق الاوراق المالية المصري . تحديد المعوقات التي تعرقل تفعيل دور نشاط التوريد في البيئة المصرية، توصلت الدراسة الى ان الاتجاه العام لمفردات العينة هو الموافقة على ان التغلب على المعوقات التي تواجه التوسع في تفعيل نشاط التوريد لها تأثير على زيادة فاعلية سوق الاوراق المالية المصري، ان هناك علاقة ارتباط عسكى بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع كما اتضح وجود علاقة ارتباط طردي بين زيادة فاعلية نشاط التوريد وزيادة فاعلية سوق الاوراق المالية المصري.

دراسة حماد،(2017م):

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى بيان دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريد لضمان إستمرارية المنشأة. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها : أن الإهتمام بجودة المراجعة الخارجية يحد من مخاطر التوريد ويؤدي لضمان إستمرارية المنشأة ، بينت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تأثيرات جوهرية لخصائص جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على الحد من مخاطر التوريد، وأن الحد من مخاطر التوريد يؤثر على إستمرارية المنشأة .

دراسة , Zhou,Liu , 2017 ,Chen (2017):

هدفت الدراسة إلى السعي لسد الفجوة والتوفيق بين النظريات والدراسات المتضاربة السابقة حول تأثير التوريد المصرفي على المخاطر، توصلت الدراسة إلى أن التوريد يقلل من مخاطر البنوك على المدى القصير ولكنه يزيد من مخاطر البنك (احتمال الفشل) على المدى الطويل. ويخلق التوريد تقاسم مخاطر أكثر كفاءة من خلال التنوع. ويؤدي تجميع الأوراق المالية وتداولها إلى إنشاء أوراق مالية منخفضة المخاطر وعالية السيولة لجذب المستثمرين

وبالتالي، يمكن للمستوردين أن يتحولوا بسهولة من التعرض للمخاطر الائتمانية إلى الأطراف المقابلة من خلال المبيعات الحقيقية ومن الناحية العملية، يمكن أيضا نقل بعض المخاطر من النظام المصرفي من خلال التوريد،

دراسة (Veronica Mukyala & others , 2018)

هدفت الدراسة الى التحقيق في مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المساءلة في الشركات القانونية في يوغندا ، توصلت الدراسة الى أن كل من وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات لها علاقة إيجابية وهامة بالمساءلة. ومع ذلك وجدت الدراسة أن وظيفة المراجعة الداخلية فقط هي المساءلة الكبيرة في التنبؤ في أوغندا وتشير نتائج الارتباط إلى وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والمساءلة بالإضافة إلى وظيفة المراجعة الداخلية والمساءلة في حين تشير نتائج إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية فقط هي مؤشر هام للمساءلة ويوضح نموذج الانحدار أن كل من وظيفة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات تتنبأ بنسبة 36.2٪ من التباين في مساءلة الشركات القانونية وهذه الدراسة ذات صلة بصانعي السياسات من حيث ضمان وجود سياسات قوية لإدارة المخاطر وللتأكد من وجود ضوابط داخلية فعالة لتحسين المساءلة في هذه المؤسسات.

دراسة: ملاح، (2019م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية للحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال التركيز على آلية مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجنة المراجعة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات المحاسبية للحوكمة الداخلية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ، أي أنه كلما كان تطبيق آليات الحوكمة الداخلية فعال داخل المؤسسة الوطنية للمناجم تبسنة كلما قلل ذلك من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.

المحور الثاني : الإطار النظري للحوكمة

أولاً: مفهوم الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance. (العبيدي، 2008، ص137). أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" الموسوي ، 2012، ص47).

يرى أحد الباحثين أن الحوكمة بالمفهوم الأوسع "تعني كيفية وضع هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون ، وتشمل التغييرات الأساسية التي تتبنى المعايير الدولية للشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية حتي يتمكن الدائنون والمقرضون من مقارنة احتمالات الإستثمارات بسهولة"، (القطاونة ، 2011، ص82).

يستخلص الباحثان من المفاهيم السابقة للحوكمة أنها تعني الآتي:

أ. الالتزام بتحقيق مصالح الأطراف المختلفة دون التفرد بالمصالح التي تخص الميسرين
ب. هيكل مستخدم لتوجيه وإدارة الأعمال وأمور الشركة بهدف تنظيم ثروة حملت الأسهم التي تتضمن التأكد من صحة المالية للمنشأة .

ج. مجموعة من الإرشادات تبين كيفية العمل في الشركة وخارجها مع الأطراف ذات المصلحة.

د. نظام متكامل يشمل الإجراءات والآليات الخاصة بالتسيير والرقابة والتي تعمل علي تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة.

هـ. مجموعة من الآليات والإجراءات والأنظمة والقرارات التي تتضمن كل من الإنضباط والشفافية والعدالة. ما سبق يعرف الباحثان الحوكمة بأنها آلية تنظم العلاقة بين اطراف المنظمة كافة ، وهي تظهر في مجموعة القوانين والقرارات التي تهدف الى حماية أصحاب المصالح وتوضيح الواجبات والمسؤوليات والسلطات الممنوحة لهم بكل عدالة وشفافية ومواجهة مسائل حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن ذلك.

ثانياً: أهمية الحوكمة

تتعد أهمية الحوكمة ومنها ما يلي (محمد ، 2012، ص ص 17 - 19)

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائياً.
 2. تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة.
 3. مساعدة الشركات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية.
 4. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجين خاصة وأنهم علي درجة مناسبة من الإستقلالية ، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركة.
 5. ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها، وضمان تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي.
 6. ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركة.
 7. توفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقات المرتبطة بالشركة.
 8. كما تنبع أهمية الحوكمة من خلال دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة .
- يتضح للباحثان أن أهمية الحوكمة تكمن في تحقيق الإستفادة القصوى والفعلية من نظام المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فاعلية الإنفاق ، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة.

ثالثاً: مقومات الحوكمة

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق الشركات في الوحدة الاقتصادية، وهي (فرح ، 2010، ص138):..

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
2. وجود لجان أساسية – منها لجنة المراجعة – تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
3. وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية والموضوعية في توفير المعلومات .
5. تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية .

يرى الباحثان أن مقومات الحوكمة تتمثل في وجود نظام فعال يتسم بالشفافية والموضوعية يقوم بتحديد كل المهام في كل من الإداري والاجتماعي مع وجود الوعي والإدراك الكافي بكل النواحي.

المحور الثالث: الإطار النظري لمخاطر التوريد.

أولاً: مفهوم مخاطر التوريد

1. مفهوم التوريد:

كما عرف بأنه ابتكار أصول مالية جديدة في وصورة سندات من خلال جمع قروض ذات طبيعة مماثلة أو متشابهة وبيعها

في البورصة بضمان تلك القروض اعتماداً على شركات ذات غرض خاص أو مصارف متمرسة بهذا المضمار(سفر، أحمد، 2002م)

يتضح للباحثان أن هذا التعريف ركز على ابتكار أصول جديدة يتم بيعها في البورصة.

2. مفهوم مخاطر التوريد:

يقصد بمخاطر التوريد احتمالات عدم التأكد من تحقيق عملية التوريد للأهداف المرغوبة لجميع الأطراف المشاركة فيه (محمود، 2014م)

يرى الباحثان بالرغم من المزايا والفوائد التي يحققها نشاط التوريد إلا أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث أزمات مالية كبيرة قد تهدد استمرارية المصرف.

ثانياً: دور آليات المحاسبة للحوكمة في الحد من مخاطر التوريد

تعتبر المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط تنظيمي محايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة في جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى. (القباني ، 2011، ص 24).

كما عرفها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وولز هي النظام الشامل للرقابات من مالية وغيرها والتي تنشأها الإدارة بهدف خطة المنشأة وعملياتها بطريقة وسليمة لضمان الالتزام بالسياسات الإدارية لحماية موجودات وأموال المنشأة لضمان الدقة المحاسبية الى أقصى حد ممكن. (الصبان ، 1990، ص25).

عرفت بأنها أداة من أدوات الرقابة الداخلية حيث انه تساعد الإدارة علي متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع ، ومخرجاتها تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان المراجعة بالشركة مباشرة و القائم بها موظف المشروع ، واستقلاله استقلالاً تنظيمي فقط ويتحقق هذا الاستقلال من خلال تبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة. (السيد و ابراهيم ، 2013، ص 121).

تعتبر المراجعة الداخلية من بين الآليات التي تعمل على تفعيل حوكمة الشركات من خلال الإشراف عليها من طرف لجنة المراجعة بغية التأكد من تحقيق استقلال المراجعين الداخليين ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية والتأكد من فاعليتها في إنجاز الأعمال الموكلة إليها ودراسة ومناقشة تقارير المراجعة الداخلية ومعالجة الملاحظات التي قد ترد بتقريره(الشمري، عيد بن حامد، 2010م، ص11).

تعتبر المراجعة الخارجية في إطار الحوكمة بمثابة جرس الانذار المبكر الذي يقرع عند أي إنحراف مالي أو إداري ويتجسد هذا الدور من خلال التزامه بالوحدات الملقاة على عاتقه وحسن أدائه لمهنته ويعد بمنزلة الدعامة

الأساسية لحماية وضمان جودة المعلومات المقدمة وبالتالي تعزيز مصداقيتها من خلال قيامه بالفحص المستقل الموضوعي وإضفاء الثقة في القوائم المالية ويمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال حرصه على الارتقاء بجودة التدقيق وتفعيل المسألة المهنية للمدقق.(سعيد وغزال وآخرون، 2014، ص 27).

وتعرف المراجعة الخارجية في إطار الحوكمة بأنها: الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من طريق شخص خارجي محايد من أجل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية.(زعباط، 2018، ص 56).

كما تعد المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة بأنها: إبداء الرأي بعدالة ووضوح المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ونظراً لهذا الدور المهم لمدقق الحسابات في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة، وأيضاً لدور المدقق في تحقيق أهداف وغايات مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، فقد أولت قواعد حوكمة الشركات عملية التدقيق الخارجي أهمية كبيرة باعتبارها آلية تمكن المحاسبة عن المسؤولية، وطريقة لقياس ورقابة الإدارة لضمان قياس المدراء بما يسهم في تحقيق مصلحة الشركة ومسمياتها(صحصاح، عصمت أنور، 2014م) ..

تعتبر لجان المراجعة لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرعيين والمهنيين من خارج الشركة لكي تعمل كحلقة وصل لتنسيق عمل المراجع الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وزيادة فعالية عملية التدقيق وكذلك زيادة فعالية هيكل الرقابة الداخلية فضلاً عن أنها تمثل حماية لكافة المساهمين والجهات الأخرى من حالات الاحتيال في القوائم المالية.(عبد الرضا وآخرون، 2019، ص 584).

عرفت لجان المراجعة بأنها (مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجان المراجعة حلقة وصل بين المراجعين، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر). (حمادة، 2010، ص 101).

إن أهمية لجان المراجعة تتمثل في الآتي(شرف الدين، 2013، ص ص 17-18):

يعتمد نجاح الشركة على نجاح لجان المراجعة، وحيث يؤدي الفشل في تكوين اللجان أو في عضويتها إلى إحداث فجوة في نظام الشركة. تعتبر لجان المراجعة من أهم التطورات التي ساهمت في حوكمة الشركات في القرن العشرين. تعتبر لجان المراجعة إحدى الوسائل الهامة التي يتوقع منها دور فعال في تحقيق الإلتزام الإداري والمحاسبي في المنشآت التي تتواجد بها.

توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها وفي تدعيم استقلال عملية المراجعة.

يتمثل الهدف الأساسي للجان المراجعة في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد الإدارة على تنفيذ مسؤولياتهم القانونية وكذلك إن الهدف من تشكيل لجان المراجعة يتمثل في الآتي:-

1. مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.

2. الإشراف الفعال على إعداد التقارير المالية خاصة في الشركات العامة، وذلك يتطلب قدر كبير من الخبرة في الممارسات المحاسبية والإدارة المالية .
 3. زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، كما تساعد المراجع الخارجي على أداء عملية المراجعة من دون أي ضغوطات تؤثر سلباً على مصداقية نتائجها وكفاءتها.
 4. الحد من التصرفات غير القانونية منع الغش والتلاعب في التقارير المالية.
 5. تلعب لجنة المراجعة دوراً حيوياً في زيادة فعالية حوكمة الشركات حيث تعمل على تحقيق ضمان جودة التقارير المالية وتضفي عليها مزيداً من الثقة عن طريق الدور الذي تمارسه في الإشراف على عملية المراجعة الداخلية أو الخارجية وكذلك دورها في مقاومة أي ضغط أو تدخلات قد تمارسها الإدارة على عمليات المراجعة ولتفعيل دور المراجعة في قيامها بتحقيق الدور المناط بها. ينبغي البحث عن آليات متطورة مثل:
 - أ. إيجاد آلية للحوار المستمر مع إدارة الشركة في النواحي المالية، ومناقشة الإدارة في أي تغييرات في السياسات المحاسبية.
 - ب. إيجاد آلية للحوار مع المراجعين الداخليين والخارجيين للتأكد من سلامة مختلف الإجراءات المطبقة بالشركة المتعلقة بالبيانات والتقارير المالية.
 - ج. إيجاد آلية للحصول على تقارير مالية واضحة وصريحة في توقيت مناسب للتأكد والحكم على جودة ونوعية البيانات المالية، ومدى مطابقتها مع مبادئ المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.
 - د. البحث عن تحقيق جودة من قبل اللجنة في فحص هذه التقارير ومناقشتها مع الأطراف المختلفة للحصول على إجابات وافية ومقنعة عن أي تساؤلات على عملية المراجعة.
 - هـ. البحث عن آليات لتطوير طريقة العمل الخاصة باللجنة ووضع الضوابط والإرشادات التي تتلاءم مع ظروف الشركة وأعضاء اللجنة.
- لذلك تعتبر الآليات المحاسبية للحوكمة "مجموعة الأنظمة والإجراءات والسياسات التي يتم من خلالها ضبط وتوجيه مسارات توجيهات المصارف" (الربيعي، وآخرون، 2011م).
- كما تعمل الآليات المحاسبية للحوكمة على تخفيض مخاطر التوريد من خلال تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها البنوك، وتزيد الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات. ورفع مستوى الأداء في البنوك. وحماية المستثمرين بصفة عامة. كما أنها تعمل على ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنوك أمام المساهمين مع وجود إدارة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين. بالإضافة إلى تجنب إنزلاق المنشأة في مشاكل مالية ومحاسبية مما يدعم إستقرار نشاط المنشأة. (بلعزوز، بن علي، 2009م).
- يتضح للباحثان مما سبق أن تعدد الأساليب والتقنيات التي تعمل على تخفيض أو الحد من مخاطر التوريد ناتج عن تعدد المخاطر المتعلقة بنشاط التوريد والمشاكل المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي لهذه النشاط، وأن مخاطر التوريد تعتبر جزء من المخاطر التي تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية، ولهذه وضعت لجنة بازل للرقابة

المصرفية مجموعة من المعايير والإجراءات التي تحد من هذه المخاطر المتعلقة والمصاحبة لعملية التوريد، وعليه يجب على المنشآت التي تعمل في نشاط التوريد أن تتحري الحذر في تقديم القروض والتأكد من الضمانات المقدمة للإقتراض وذلك لضمان إستمرار هذا النشاط في أسواق المال.

المحور الرابع : الدراسة الميدانية

أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة :

1.مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يمثل مجتمع الدراسة في عينة من المصارف السودانية – ولاية الخرطوم، وتم استهداف كل من المحاسبين ومدراء الفروع وموظفي المخاطر والاستثمار ورؤساء الأقسام والمراجع الداخلي وأعضاء فريق المراجعة الداخلية.

2.عينة الدراسة وخصائصها :

وتَمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (131) إستبانة على أن يشمل التوزيع

جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (131) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل ببيائها كالآتي:

جدول (1)

الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	131	100%
استبيانات لم يتم إعادتها	-	-
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	-	-
إجمالي الاستبيانات الموزعة	131	100%

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، 2023 م .

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات الموزعة وهذا المعدل جيد جداً.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences" ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).

أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (المؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدى، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس ليدكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.

أساليب الإحصاء الاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام – الانحدار الخطي البسيط

وقد اتبع الباحثان الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة وقد قام الباحثان بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة

حساب المتوسط والانحراف المعياري لجميع عبارات الدراسة وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

ولاختبار الفرضيات قام الباحثان باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة :

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض المقياس (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين تألفت من (19) من الأكاديميين العاملين في جامعة النيلين وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزعيم الأزهرى وكليات أخرى وقد استجاب الباحثان لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديل.

ثبات فقرات الاستبانة : في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة). وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة (0.953) وتعبّر هذه القيمة عن درجة عالية من الثبات مما يعكس ثبات إجابات المبحوثين، وهذا بدوره يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة:

الجدول (2)

تحليل البيانات الشخصية

النسبة	التكرار	الفئة	
35%	46	المحاسبة	التخصص العلمي

15%	20	إدارة الأعمال	
15%	19	الاقتصاد	
16%	21	الدراسات المالية والمصرفية	
1%	1	نظم المعلومات المحاسبية	
18%	24	اخرى	
60%	79	بكالوريوس	المؤهل العلمي
8%	10	دبلوم عالي	
28%	37	ماجستير	
2%	2	دكتوراه	
2%	3	اخرى	
-	-	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	المؤهل المهني
2%	2	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	
2%	2	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	
5%	7	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	
84%	110	لا توجد زمالة	
2%	3	اخرى	المسمى الوظيفي
2%	2	مدير مالي	
8%	10	مدير اداري	
28%	37	محاسب	
10%	13	رئيس قسم حسابات	
2%	3	مراجع داخلي	
2%	2	مدير مخاطر	
2%	2	مدير استثمار	
47%	62	اخرى	سنوات الخبرة
38%	50	اقل من 5 سنوات	
36%	47	5 و اقل من 10 سنة	
9%	12	10 و اقل من 15 سنة	
5%	6	15 و اقل من 20 سنة	
12%	15	اكثر من 20	

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، 2023م

خامساً: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المتغير المستقل: الآليات المحاسبية للحوكمة.

جدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير المستقل (آليات الحوكمة)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
البعد الأول: المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة.			
التحقق من التزام العاملين بالسياسات والخطط والاجراءات.	4.3	.67	مرتفعة جدا

مرتفعة جدا	.67	4.3	التحقق من التزام العاملين بالسياسات والقوانين واللوائح.
مرتفعة جدا	.74	4.1	تحديد مدي كفاية الحماية والامان للأصول .
مرتفعة جدا	.65	4.1	التأكد من صحة وعدالة المعلومات المحاسبية ومدي الاعتماد عليها.
مرتفعة جدا	.82	4.1	التأكد من الاستخدام الكفاء لموارد المصرف.
البعد الثاني: المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة.			
مرتفعة	.68	3.9	يلتزم المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية.
مرتفعة جدا	.69	4.2	المراجع الخارجي مستغل في ادارة المصرف.
مرتفعة	.70	3.9	يقدم المراجع الخارجي تقريره عن مدي التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات.
مرتفعة	.61	3.9	يقوم المراجع الخارجي بالفحص الشامل لأنظمة الرقابة الداخلية.
مرتفعة	.63	3.9	تتوافر للمراجع الخارجي الخبرة والقدرة الكافية علي تقويم عمليات الحوكمة والتقرير عنها.
مرتفعة	.65	3.9	يعزز التقرير عن تطبيق قواعد الحوكمة بالمصارف من سمعة مهنة المراجعة واتصاف تقرير المراجع بالموثوقية والجودة العالية.
البعد الثالث: لجان المراجعة في ظل الحوكمة			
مرتفعة جدا	.76	4.2	يتوفر لأعضاء اللجنة المؤهلات العلمية والعملية في مجال المحاسبة والتمويل.
مرتفعة جدا	.76	4.1	يتوفر لأعضاء اللجنة الإلمام المعقول بالقواعد المالية والمبادئ والفروض المحاسبية.
مرتفعة جدا	.70	4	يتوفر عدد كافي لأعضاء اللجنة بالمصرف.
مرتفعة	.97	3.6	تعقد اللجنة اربعة اجتماعات علي الاقل خلال العام.
مرتفعة جدا	.79	4	تتوفر الأمانة لدي اعضاء اللجنة في أداء الواجبات المهنية.

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية ، 2023م

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.3) بانحراف معياري(67). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.3) بانحراف معياري(67). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.1) بانحراف معياري(74). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري(65). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الرابعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري(82). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (3.9) بانحراف معياري(68). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة السادسة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.2) بانحراف معياري(69). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.9) بانحراف معياري(70). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الثامنة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (3.9) بانحراف معياري(61). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة التاسعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.9) بانحراف معياري(63). وهذه

القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة العاشرة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (3.9) بانحراف معياري (72). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الحادية عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (4.2) بانحراف معياري (76). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (4.1) بانحراف معياري (76). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة عشر (4) بانحراف معياري (70). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة عشر (3.6) بانحراف معياري (97). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة الخامسة عشر.

المتغير التابع: الحد من مخاطر التوريق.

جدول (4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. يتم التأكد من توفر المستندات المؤيدة لبيع الأصول المالية التي تم توريقها.	4.2	.68	مرتفعة جدا
2. يتم التأكد من التصرف الحقيقي للأصول المالية التي تم توريقها.	4.1	.63	مرتفعة جدا
3. نتحقق من كفاية الضمانات المتاحة للأصول المالية للحد من مخاطر الضمانات.	4.2	.67	مرتفعة جدا
4. نهتم بقياس حجم المخاطر التشغيلية المصاحبة للنشاط.	4.1	.72	مرتفعة جدا
5. نهتم بقياس حجم المخاطر السوقية.	4.1	.67	مرتفعة جدا
6. نتحقق من السياسات التي تتبعها الإدارة لإدارة المخاطر.	4.1	.65	مرتفعة جدا
7. يتم التأكد من اتباع معايير القياس المحاسبي للأدوات المالية	4.1	.66	مرتفعة جدا
8. يتم التأكد من جودة الإفصاح المحاسبي للمعاملات المالية قيد المراجعة.	4.1	.71	مرتفعة جدا
9. يتم التحقق من الإفصاح عن المكاسب بقائمة التدفقات النقدية.	4	.71	مرتفعة جدا
10. يتم التحقق من قياس المخاطر السوقية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر.	3.9	.74	مرتفعة
11. يتم التأكد من الإجراءات القانونية المرتبطة بالنشاط لمواجهة المخاطر القانونية.	4.1	.67	مرتفعة جدا
12. نهتم بالمحافظة على سعر الأصول المالية التي يتم توريقها.	4	.75	مرتفعة جدا
13. نعمل على اكتشاف الأخطاء في التقديرات المحاسبية بالأنشطة المالية.	4	.69	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية ، 2023م

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.2) بانحراف معياري (68). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية

(4.1) بانحراف معياري (63). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.2) بانحراف معياري (67). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.1) بانحراف معياري (72). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.1) بانحراف معياري (67). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الخامسة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.1) بانحراف معياري (65). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السادسة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.1) بانحراف معياري (66). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (4.1) بانحراف معياري (71). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثامنة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (4) بانحراف معياري (71). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة التاسعة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (3.9) بانحراف معياري (64). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة العاشرة. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الحادي عشر (4.1) بانحراف معياري (67). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الحادي عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية عشر (4) بانحراف معياري (75). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية عشر. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة عشر (4) بانحراف معياري (69). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة عشر.

سادساً: اختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة في الحد من مخاطر التوريق ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة كمتغير مستقل (x_1)، و الحد من مخاطر التوريق (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (5)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
------------------	----------------	-------------------------	---------

معنوية	0.000	6.691	1.611	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.000	10.522	0.598	$\hat{\beta}_1$
			0.680	معامل الارتباط (R)
			0.462	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			110.704	إختبار (F)
$Y_1 = 1.611 + 0.598X_1$				

المصدر: إعداد الباحثان، من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة كمتغير مستقل، الحد من مخاطر التوريق كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.680).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (0.462)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة كمتغير مستقل يؤثر بـ (46.2%) على الحد من مخاطر التوريق (المتغير التابع).
 - نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (110.704) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 1.611: متوسط الحد من مخاطر التوريق عندما تكون المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة تساوي صفراً.
 - 0.598: وتعني زيادة المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر التوريق بـ 59.8%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق" قد تحققت.

اختبار الفرضيات:

1. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة في الحد من مخاطر التوريق ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة كمتغير مستقل (x_2)، و الحد من مخاطر التوريق (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	7.339	1.937	$\hat{\beta}_0$

معنوية	0.000	8.350	0.533	$\hat{\beta}_1$
			0.592	معامل الارتباط (R)
			0.351	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			69.715	إختبار (F)
$Y_1 = 1.937 + 0.533x_2$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة كمتغير مستقل، الحد من مخاطر التوريق كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.592).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (0.351)، وهذه القيمة تدل على أن المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة كمتغير مستقل يؤثر بـ (35.1%) على الحد من مخاطر التوريق (المتغير التابع).
 - نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (69.715) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 1.937 : متوسط الحد من مخاطر التوريق عندما تكون المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة تساوي صفراً.
 - 0.533: وتعني زيادة المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر التوريق بـ 53.3%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريق" قد تحققت.

اختبار الفرضيات:

2. إختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة والحد من مخاطر التوريق".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر لجان المراجعة كآلية للحوكمة في الحد من مخاطر التوريق ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن لجان المراجعة كآلية للحوكمة كمتغير مستقل (x_3)، و الحد من مخاطر التوريق (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	8.988	2.021	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.000	9.444	0.524	$\hat{\beta}_1$
			0.639	معامل الارتباط (R)

معامل التحديد (R^2)	0.409	
إختبار (F)	89.197	النموذج معنوي
$Y_1 = 2.021 + 0.524x_3$		

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين لجان المراجعة في ظل الحوكمة كمتغير مستقل، الحد من مخاطر التوريد كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.639).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (0.409)، وهذه القيمة تدل على أن لجان المراجعة في ظل الحوكمة كمتغير مستقل يؤثر بـ (40.9%) على الحد من مخاطر التوريد (المتغير التابع).
 - نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (89.197) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 2.021 : متوسط الحد من مخاطر التوريد عندما تكون ال لجان المراجعة كآلية للحوكمة تساوي صفرًا.
 - 0.524: وتعني زيادة لجان المراجعة كآلية للحوكمة وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر التوريد بـ 53.3%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة كآلية للحوكمة والحد من مخاطر التوريد " قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

بعد عرض الاطار النظري واجراء الدارسة الميدانية توصل الباحثان الي النتائج التالية:

1. وجد ان هنالك ارتباط طردي قوي بين المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريد بالمصارف السودانية.
2. بينت نتائج الدراسة وجود ارتباط طردي قوي بين المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة والحد من مخاطر التوريد بالمصارف السودانية.
3. أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط طردي قوي بين لجان المراجعة في ظل الحوكمة و الحد من مخاطر التوريد بالمصارف السودانية.
4. ساهمت المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة في تحديد مدي كفاية الحماية والامان للأصول .
5. ساعدت المراجعة الخارجية في ظل الحوكمة في التحقق من مدي التزام المصرف بقواعد حوكمة الشركات.
6. ساهمت الآليات المحاسبية للحوكمة في التحقق من كفاية الضمانات المتاحة للأصول المالية للحد من مخاطر الضمانات.
7. ساعدت الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من المخاطر التشغيلية المصاحبة للنشاط.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. أن تساهم العلاقة التفاعلية بين المراجعة الخارجية والداخلية في تقليل مخاطر التوريق.
2. على قيادات المصارف محل المراجعة أن تعي أهمية المراجعة الداخلية في كآلية الحوكمة وتفعيلها لما له من دور مهم في الحد من مخاطر التوريق
3. العمل على زيادة كفاءة وفاعلية لجان المراجعة من خلال المزيد من الاستقلالية للجان المراجعة في كافة المصارف السودانية وأن تعقد اللجنة اربعة اجتماعات علي الاقل خلال العام.
4. زيادة الاهتمام بتوافر الخبرة والكفاءة في لجان المراجعة وذلك لرفع مستوى كفاءة أداء عملية المراجعة.
5. تحسين أداء المراجع الداخلي في التنبؤ ومواجهة المخاطر التي تواجهه من خلال تطوير الإجراءات والأساليب والسياسات التي تحد من المخاطر مما يساعد على التطوير والتحسين المستمر لأدائه .
6. زيادة الإهتمام بتحقيق حوكمة أفضل للمصارف من خلال التفاعل بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة.
7. التحقق من قياس المخاطر السوقية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر.
8. التأكد من الإجراءات القانونية المرتبطة بالنشاط لمواجهة المخاطر القانونية.
9. العمل على توفير قسم خاص بإدارة المخاطر المالية في كافة المصارف السودانية وذلك للمساهمة في التنبؤ المبكر بمخاطر التوريق.
10. إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر التوريق.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Veronica Zainabu Tumwebaze, Mukyala&others, (2018) "Corporate governance, internal audit function and accountability in statutory corporations", Journal of Cogent Business & Management, Vol 5, No 1, 2018, 1 – 13 .
2. العبيدي، صبيحة برزان(2008م). دور التحكم المؤسسي في تحقيق ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة دكتوراة غير منشورة،
3. الموسوي، أيناس ناصر عكلة، (2012م)، أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية، دراسة استطلاعية لأداء عينة من مديري المصارف العراقية (الحكومة والأهلية)، بغداد: جامعة كربلاء، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد5، العدد9، ص47.
4. القطاونة، أيمن سليمان ، (2011م)، مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية، وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38 ، العدد 1، ص82.
5. فرح ،عبد الرزاق سعد ،(2010م)، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق تعليمات دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الأردني، القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 34، العدد2، ص138.

6. شرف الدين، منى الطيب، (2013م)، دور لجان المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، "دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي"، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، ص ص17-18.
7. عبد الرضا وآخرون ، (2019م) ، تأثير التمكين في تنفيذ فعالية عمل لجان التدقيق في الميثاق التجارية الخاصة بغداد: جامعة بغداد ، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، العدد11، المجلد25، ص584
8. حمادة، رشا، (2010م)، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإدارية، دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد62، العدد2، ص101.
9. سعيد، سعاد وغزال اسماعيل ، (2014م)، الدور الحوكمي للتدقيق في الشركات متعددة الجنسية، الكويت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد10، العدد32، بغداد، ص27.
10. الصبان، محمد سمير، (1990) ، للمراجعة بين النظرية والممارسة ، الإسكندرية: دار النهضة العربية، ص25
11. سراج ، محمد السيد محمد ابراهيم راشد شحاته ، (2013م) ، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة الإسكندرية : دار التعليم الجامعي ، ص 121.
12. الشمري، عيد بن حامد ، (2010م)، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة الملك سعود، الندوة الثانية عرش لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، ص11.
13. ثناء علي القباني ، المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2011م) ، ص 24.
14. Zhizhen Chen , Frank Hong Liu , Kwaku Opong , Mingming Zhou ,(2017), "Short-term safety or long-term failure? Empirical evidence of the impact of securitization on bank risk" ,Journal of International Money and Finance , Volume 72 , April 2017 , PP. 48-74.
15. ملاح ، وثام، (2019م) دور آليات الحوكمة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات Somiphos بتبسة ، الجزائر: جامعة العربي التبسي . تبسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 12، العدد 1 ، ص ص 55-72
16. زعباط، لطفي، (2018م)، الدور الحوكمي لمهنة التدقيق، الجزائر: جامعة الجزائر3، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد6، العدد6، ص56.
17. سفر، أحمد، (2002م)التوريق واسواق المالي مع الاشارة الى التجربة اللبنانية (بيروت: اتحاد المصارف العربية، موسوعة التوريق، العدد 2، ص94.
18. محمود، وائل حسين ، (2014م)، دور المحاسبة في الأزمة المالية العالمية 2008م، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، ص 31.

19. صحصاح، عصمت أنور .(2014م). اتجاهات حديثة في المراجعة وحوكمة البنوك، القاهرة: دار النشر للجامعات، ص111-112.
20. الربيعي، حاكم محسن ،وراضي، حمد عبد الحسين ،(2011م)، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر، عمان: داراليازوري للنشر والتوزيع، ص 33.
21. محمود، ياسمين طارق يحيى، (2015م)، البيئة الملائمة لتفعيل نشاط التوريد وعلاقتها بفاعلية سوق الاوراق الماليةالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد6، العدد3، ص ص 563-588.
22. حامد، آدم الطيب حماد ، (2017م).دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر التوريد لضمان استمرارية المنشأة(دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة السودانية) الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة،
23. بلعوز، بن علي ،(2009م)،الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية – مدخل للرقابة من الأزمات المالية والمصرفية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر: جامعة فرحات عباس، الفترة من 20-21 أكتوبر، ص8.